IAEA
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/644
Date: 18 April 2005

GENERAL Distribution
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥
من ممثل الهند المقيم بشأن كلمة ألقاها وزير خارجية الهند
في مؤتمر حول "التحديّات الناشئة من الانتشار النووي"

١- تلقّت الأمانة رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس من ممثل الهند المقيم لدى الوكالة، برفقها نص كلمة كان قد ألقاها وزير خارجية الهند في مؤتمر حول "التحديات الناشئة من الانتشار النووي"، عقد في نيو دلهي، الهند، في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٥.

٢- وبناء على الطلب الوارد في الرسالة، يرد مستنسخا طيه نص كلمة الوزير على سبيل إعلام الدول الأعضاء.

الرجاء مطابقة النص للكلمة المُلقاة

وزارة الخارجية

الكلمة الافتتاحية التي ألقاها شري ك. ناتوار سينغ، وزير الخارجية الموقّر، في المؤتمر حول "التحديات الناشئة من الانتشار النووي" الذي نظّمه معهد الدراسات والتحاليل الدفاعية ومؤتمر بوغواش-الهند تحت عنوان "الهند ومعاهدة عدم الانتشار"

نيو دلهي، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٥

الكلمة الافتتاحية التي ألقاها وزير الخارجية الموقّر شري ك. ناتوار سينغ في المؤتمر حول "التحديات الناشئة من الانتشار النووي" الذي نظّمه معهد الدراسات والتحاليل الدفاعية ومؤتمر بوغواش-الهند تحت عنوان "الهند ومعاهدة عدم الانتشار"، يوم الاثنين، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

من دواعي سروري أن افتتح الحلقة الدراسية حول "التحديات الناشئة من الانتشار النووي" التي تم تنظيمها بالاشتراك بين معهد الدراسات والتحاليل الدفاعية ومؤتمر بوغواش-الهند. فما ظهر في العقدين الأخيرين من حالات عكست تواصل الانتشار وكذلك تنامي الإرهاب العالمي وانتشاره يضفي إحساساً بالطابع الإلحاحي للمناقشات هنا. ولما كان المؤتمر ينعقد قبل أسابيع قليلة من انعقاد المؤتمر السابع لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، فإن ذلك يجعل المبادرة إلى عقده دقيقة التوقيت ووثيقة الصلة بالمخاوف الرئيسية التي يشهدها زمننا المعاصر.

ويعاني نظام عدم الانتشار تحت وطأة ضغوط متزايدة سواء بسبب الإخفاق في إحراز أي تقدم ملموس باتجاه نزع السلاح النووي أو بسبب الإخفاق في منع الانتشار السرّي من جانب أعضاء في معاهدة عدم الانتشار وكذلك من جانب بعض من هم خارج المعاهدة. وأوجه العجز التي تشوب نظام عدم الانتشار قد فرضت تكاليف على الهند كما كان لها تأثير سلبي على أمننا، حيث إن أكثر الانتشار السرّي محط الاهتمام في الوقت الحاضر ينحو إلى التدفّق داخل جوارنا أو هو ناشئ من هذا الجوار. ومن وجهة نظرنا، فإن تصدي المجتمع الدولي لهذا الواقع ظلّ على امتداد السنوات غير كافٍ في أحسن الافتراضات أو متسامحاً في أسوئها، مما أدّى إلى الحالة السلبية الراهنة. ومن المؤسف أن نرى حتى الآن أن نفس أوجه التضارب ما زالت قائمة في النهج المتّبع في هذا الصدد من حيث تركيزه انتقائياً على الجهات المتلقّية لهذا الانتشار السرّي في حين لا ينصب اهتمام كافٍ على مصادر الإمداد. واتباع النهج غير السويّ المشار إليه لا يفضي إلى التصديق بأن المجتمع الدولي مُصمّم على التعامل بجدية مع القضية المذكورة.

ودأبت الهند على الاهتمام بشكل ثابت بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل لا من أجل أمنها الذاتي فحسب، بل من أجل السلام والأمن في العالم عامة أيضاً. ولا يُذكر إلا لماماً في الوقت الحاضر أن الهند كانت من بين أوائل واضعي الاقتراح الداعي إلى صوغ صك دولي يمنع انتشار الأسلحة النووية. بيد أننا كنا قد تمسّكنا بمقولة أن صكاً كهذا لا ينبغي أن ينطوي على التزام من جانب الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بالتخلّي عن الأسلحة النووية فحسب، بل أن يشتمل أيضاً على التزام من جانب الحائزين لأسلحة نووية بالتوقّف عن مواصلة إنتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلّح وبالمضيّ نحو التخلّص التام من الأسلحة النووية في غضون إطار زمني محدّد. ومن المؤسف أنه ظهر في نهاية الأمر أن المعاهدة لم تكن قد تناولت إلا جانباً واحداً من التحدي الذي يشكّله الانتشار.

وأثناء ولاية رئيس الوزراء راجيف غاندي، اتخذت الهند من جديد مبادرة مهمّة في عام ١٩٨٨ بعرضها خطة عمل غرضها التخلّص النهائي والتام من الأسلحة النووية في غضون فترة زمنية محدّدة. بيد أن هذا الاقتراح العملي وغير التمييزي لم يلق تحبيذاً لدى من يحوزون ترسانات الأسلحة النووية.

ونهاية الحرب الباردة، إذ وضعت نهاية للمواجهة النووية بين القوتين العظميين، فقد أتاحت من جديد فرصة فريدة للمضي قدماً باتجاه الحدّ من الأسلحة النووية والتخلّص منها. بيد أن تلك الآمال قد خابت، وبدلاً من اتخاذ خطوات متدرّجة باتجاه نزع السلاح النووي، حدث بوجه عام تحرك نحو إعادة تأكيد أوليّة دور الأسلحة النووية في الحسابات الأمنية للدول، وبخاصة الدول التي لديها أكبر الترسانات النووية. ويتواصل وضع مبادئ ومبرّرات جديدة بشأن استخدام الأسلحة النووية. ومن شأن موقف كهذا أن يغذي ويعزّز الاعتقاد بأن الأسلحة النووية هي عملة القوة. وتثير تلك التطورات أيضا تساؤلاً، وهو: هل نحن بصدد رؤية سباق تسلّح نووي جديد؟ وبرغم أنه قد يكون من السابق لأوانه إطلاق تلك التسمية في الوقت الحاضر، تظلّ الحقيقة القائمة هي أن سباق التسلّح النووي تطوّر غير مرّحب به في إطار السعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي وما يستتبعه من تحقيق هدف عدم الانتشار.

وإن جاز للهند ألا تكون طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، فقد ظلّ سلوكنا على الدوام متساوقاً مع الأحكام الرئيسية للمعاهدة بقدر سريانها على الدول الحائزة لأسلحة نووية. فالمادة الأولى من معاهدة عدم الانتشار تلزم أي دولة حائزة لأسلحة نووية بألا تنقل أسلحة نووية إلى أي بلد آخر أو تساعد أي بلد آخر على الحصول عليها. وسجل الهند في هذا الصدد لا تشوبه شائبة وأمره معروف للعامة، وهو ما يتناقض مع السجل الرديء لبعض الدول الحائزة لأسلحة نووية التي ما فتئت تتواطأ بهمة في استمرار الانتشار السرّي وغير المشروع، أو ما فتئت تشاهده بصمت، بما في ذلك عمليات تصدير مكوّنات وتكنولوجيا الأسلحة النووية. والمادة الثالثة تقتضي من أي طرف في المعاهدة ألا يقدّم المواد النووية والمعدّات المتصلة بالمجال النووي إلى إي بلد آخر إلا في إطار الضمانات. وسياسات الهند بشأن التعاون الدولي في المجال النووي ظلّت على الدوام متطابقة مع هذا المبدأ. والمادة السادسة تلزم الأطراف في المعاهدة باتباع أسلوب التفاوض في سبيل الانتهاء إلى نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. والهند ليست ملتزمة ببدء مفاوضات من أجل التوصّل إلى اتفاقية بشأن نزع الأسلحة النووية فحسب، بل إنها الدولة الحائزة لأسلحة نووية الوحيدة المستعدّة لأن تفعل ذلك أيضاً.

والهند قوة نووية مسؤولة تمارس سياسة تتوخّى أقصى درجات ضبط النفس. وكنا قد أعلنا سياسة تقضي بألا نكون البادئين في استخدام الأسلحة النووية وألا نستخدمها ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، موفرّين بذلك توكيدات أمنية سلبية لجميع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وأعلنا تكراراً أننا لن نحتفظ إلا بحد أدنى معقول من القوة الرادعة. وأعلنا أن السلاح النووي الهندي هو دفاعي كليّةً. ويظلّ التزامنا بالوقف الأحادي الجانب للتجارب النووية قائماً.

أصدقائي، نرى أنه إذا ما أريد التصدّي على نحو فعّال للتحديات الناشئة من الانتشار، لا بد للمجتمع الدولي أن يستعرض الأطر القائمة ويعيد تقييمها بهدف تطويعها بما يتلاءم مع الحقائق السياسية الراهنة. ويلزم إدراك أن التعامل مع هياكل عدم الانتشار القائمة في إطار مفاهيم أيديولوجية متصلّبة، وكأنها هياكل صُبّت في قوالب حجرية، من شأنه ألا يفضّي إلا إلى نتائج محدودة. وثمة ضرورة أيضاً توجب تغيير العقلية التي يتم بها التعامل مع التحديات الناشئة من الانتشار النووي. ويلزم الاستعاضة عن النُهّجْ التي أخفقت في تحقيق ضبط النفس، ناهيك عن إخفاقها في معاقبة المذنبين بارتكاب الانتشار، بإطار جديد يكونً، من ناحية، فعّالاً في كبح جماح الانتشار ولا يعمل، في نفس الوقت، على تثبيط

التعاون المشروع في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية من جانب دول لا تدع سجلاتها حيال الانتشار مجالاً للشك.

وكما قلت في البداية، فإن لدينا مصلحة مشتركة في منع الانتشار، ذلك لأنه يعمل على تقويض أمننا. ونظلّ مستعدّين للعمل باتجاه تحقيق هذا الهدف على نحو متّسق مع متطلبات أمننا الوطني. وانطلاقاً من رؤيتنا للأمور، ومن أجل مواجهة التحديات المذكورة، يلزم اتخاذ عدة خطوات، في إطار كلي متكامل، لا اتخاذها الواحدة منها بمعزل عن الأخرى، حيث إن القضايا المطروحة مترابطة فيما بينها.

والخطوة الأولى في هذا الصدد هي أن تقوم الدول الحائزة لأسلحة نووية بإعادة تأكيد التزامها حيال إجراء تخفيضات لا رجعة فيها ويمكن التحقّق منها في ترساناتها النووية وحيال الحدّ من الأسلحة النووية، وهو ما لا يمكن أن يتمثّل فقط في تدبيج خطب رنّانة فحسب بل لا بد له أن يتزامن مع إجراءات محدّدة أيضاً. وينبغي أن يكون الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه هو وضع اتفاقية للأسلحة النووية متعدّدة الأطراف وقابلة للتطبيق عالميا مماثلة للاتفاقية التي اعتمدت في حالة الأسلحة الكيميائية. وتظلّ الهند مستعدّة للمشاركة في خطوات مُتّفق عليها ولا رجعة فيها غرضها إعداد الأرضية اللازمة لاتفاقية كهذه. وأثناء فترة الحرب الباردة، كان يُقال إنه "لا يمكن كسب حرب نووية ولا يجب خوض غمارها". وتقتضي الحاجة الراهنة من جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تعيد تأكيد هذا المنطق. وينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية، في موازاة ذلك، أن تتّخذ خطوات مرئية غرضها تقليص الاعتداد بالأسلحة النووية في حساباتها الاستراتيجية. ولما كانت الأسلحة النووية لا يمكن استخدامها في حقيقة الأمر، ينبغي توجيه الجهود نحو اتخاذ خطوات تتوخّى، بادئ ذي بدء، تقليص أهمية دور تلك الأسلحة في إطار النُهُجْ الأمنية. وتؤمن الهند بهذا النهج، ولهذا اتّبعت سياسة مقتضاها "ألا تكون البادئة في استخدام تلك الأسلحة". ويُعدّ خطوة في هذا الاتجاه وضع "اتفاق عالمي بشأن عدم البدء في استخدام الأسلحة النووية". وتوصّل الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى اتفاق يستبعد استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية سيكون خطوة مهمّة أيضاً. وينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تتّخذ خطوات عملية أيضاً تُخفّض من حالة التنبّه لديها، عن طريق إجراءات تدريجية تُخفّض حالة التنبّه الموضوعة لأسلحتها الاستراتيجية، وذلك على نحو متساوق مع الدور الدفاعي للأسلحة النووية. واتخاذ خطوات محدّدة على هذا النحو من شأنه أن يعيد تأكيد الالتزام الرسمي للمجتمع الدولي، لا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية، بنزع السلاح النووي وأن يشكّل تقدّماً ملموساً في ذلك الاتجاه.

وتنحو الميول بشأن التعامل مع قضايا الأسلحة النووية حتى الآن إلى العمل على أساس نهج استبعادي. وشهدنا كيف أن نهجاً كهذا لم ينجح في وقف المذنبين بارتكاب الانتشار، ولا في معاقبتهم، سواء بوصفهم مصدراً للانتشار أو جهة متلقّية له. وعلى العكس من ذلك تماماً، أدى ذلك النهج إلى فرض قيود لا موجب لها على من تقع عليهم المسؤولية وعلى من يتّبع سياسات متّسمة بالشفافية. ويلزم المجتمع الدولي أن ينبذ العقلية القديمة وأن يعترف بسجل الدول، مثل الهند، التي برهنت مرة بعد أخرى على كونها شركاء يُعوّل عليهم في الجهود العالمية الرامية إلى ضمان عدم الانتشار.

وتوافرت للهند بنية أساسية محلية شاملة ومجموعة من القوى العاملة المُتمرّسة في القطاع النووي، بما يكفل تلبية احتياجاتها من الطاقة التي تولّدها الطموحات الإنمائية لشعب تعداده بليون من

البشر فضلاً عن تعزيز الأمن الوطني في آن معاً. والبرنامج النووي الهندي، سواء كان مدنياً أو استراتيجياً، لم ينتهك أي التزامات دولية. وفي نفس الوقت، وإدراكاً للمسؤوليات التي تولّدها تكنولوجيات كهذه، اتّخذنا تدابير صارمة لإخضاعها للضمانات. ونحن ملتزمون بتقوية إطارنا الرقابي في هذا الصدد بما يواكب التحديات التقنية والأمنية المُتغيّرة. ولم تكن الهند قط ولن تكون قط مصدراً من مصادر الانتشار، وهو ما أعيد تأكيده على أعلى المستويات السياسية وما يشكّل شرطاً إيمانياً في سياستنا الخارجية.

وأحد أهداف التنمية الرئيسية التي يجري السعي إلى تحقيقها على نطاق العالم في الوقت الحاضر هو رفع مستويات المعيشة للشعوب. وأحد العناصر ذات التأثير الحاسم في هذه العملية هو توافر مصادر طاقة رخيصة ونظيفة. ولما كانت الهند إحدى الأمم التي تعاني من عجز في مجال الطاقة، فإنها تركّز بقدر كبير من الأهمية على الطاقة النووية في إطار تنويع مصادرها من الطاقة. وسنواصل اتّباع مسار التنمية المحلية. ويمكن تعجيل خطى التنمية على هذا النحو عن طريق زيادة التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومن شأن تعاون كهذا ألا يساعد على جلب مزيد من الازدهار لعدد كبير من الشعوب فحسب، بل إنه يساعد على تبديد المخاوف الناشئة من انبعاثات غازات الدفيئة أيضاً. وقلنا تكراراً أن كل مشروع تعاوني في مجال القوى النووية سيكون مفتوحاً أمام الضمانات الدولية. بيد أن التعاون المشار إليه ما زال حالياً رهينة نظم رافضة تقييديّة.

ولذلك، تستدعي الحاجة الفورية التحوّل عن اتّباع نهج استبعادي إلى إيجاد إطار أكثر إشراكاً للجميع استناداً إلى مبدأ المساواة. وينبغي أن نطوّر إطاراً يعمل، من ناحية، على كبح جماح الانتشار ومنعه على نحو فعّال ولا يعمل، من الناحية الأخرى، وعلى نحو لا موجب له، على تقييد التعاون في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية مع الدول التي قامت عن طريق إجراءاتها الذاتية بتوطيد هدف عدم الانتشار. وأشير في مناقشات دارت مؤخراً إلى ضرورة تطويع الأطر الدولية في هذا الصدد على نحو يواكب سرعة التطوّر والانتشار التكنولوجي. وأود أن أضيف هنا أيضاً أن هذه الأطر الدولية يجب أن تكون ديناميكية وأن تواكب الحقائق السياسية المعاصرة.

والمبدأ الذي دأبت إجراءاتنا على الاستنارة به على الدوام هو ضرورة أن نكون قادرين على الاحتفاظ بحريتنا في التفكير والعمل بشأن ما يلزم من خطوات لضمان أمننا الوطني وكذلك لتبديد المخاوف الدولية الناشئة من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة أوجه صلاتها بالإرهاب. وتساوقاً مع هذا الموقف الأساسي، نظلّ مستعدين للمشاركة والتعاون على أساس المساواة، في جميع المشاورات المتعددة الأطراف، من أجل وضع إطار فعّال كهذا، ومن أجل تحقيق عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل على نحو مستقرّ وحقيقي ودائم. ولا بد أن يظلّ هدفنا النهائي هو التخلّص التام من هذه الأسلحة.

وأتمنّى لكم النجاح في مداولاتكم وأتطلّع إلى تحقيقكم نتيجة جوهرية.

******